تقارير ندوات ومؤتمرات

تقرير عن:

«المؤتمر الدولي الأول للأبعاد التربوية لعلاج ظاهرتي الإرهاب والتطرف»

الزمان: في الفترة ٢٦-٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥م

المكان: فندق شيراتون الكويت - دولة الكويت

إعداد: أ. د. محمد رفقي عيسى*

(*) الكويت.

أصبحت ظاهرتا الإرهاب والتطرف تمثل خطراً يهدد كيان الدول والمجتمعات، ويقلق المؤسسات الأمنية والتربوية، ويفرغ جهود الأسرة والمدرسة والدولة من أهدافها الاستراتيجية في بناء الحياة الأفضل والمجتمع المستقر. وباعتبار أن الأبعاد التربوية تمثل البنية التحتية لبروز مثل تلك التوجهات والممارسات، جاءت مبادرة وزارة التعليم العالي من خلال وكيل الوزارة الأستاذة الدكتورة رشا حمود الجابر الصباح وبالتنسيق مع نقابة العاملين بمعهد الكويت للأبحاث العلمية بإقامة المؤتمر تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء - وقتئذ - الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

ويهدف المؤتمر إلى خلق أرضية مشتركة بين الجهات المعنية بالأمور التربوية في مواجهة ومعالجة الظاهرتين، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات والآراء بين المتخصصين والمهتمين بالموضوع؛ حيث تداول المجتمعون أوراق عمل من القطاعات التربوية والإعلامية والأسرية والاجتماعية والدينية والفكرية المختصة بهذا الأمر الذي بات يشغل جميع فئات المجتمع على المستويين المحلي والعالمي.

وقد روعي في اختيار المشاركين تعدد انتماءاتهم وجمعهم بين قيادة المؤسسة الحكومية وغير الحكومية، خاصة وأن إجراءات التحصين والعلاج يضطلع بها المجتمع بكافة قطاعاته، وتأكيداً أن تنمية الإحساس بالأمن والأمان لها موقع محوري في مسار التنمية الإنسانية وعمارة الأرض.

أهداف المؤتمر:

١ - إبراز أهمية الدور الذي تقوم به التربية والمناهج التعليمية في التحصين والوقاية من ظاهرة الإرهاب والتطرف.

٢ - تدارس السبل الكفيلة بالقضاء على التطرف الفكري والأنشطة الإرهابية.

٣ - تعرّف المعايير التربوية والدينية والأسرية والفكرية والإعلامية للمواجهة والعلاج.

٤ - تبادل الخبرات بين المهتمين بالأمر في كافة الاختصاصات من أجل الوصول إلى مجتمع يتحقق فيه الأمن ويسوده الإحساس بالوئام والسلام.

٥ - إعطاء الاهتمام بعداً دولياً ومساحة تشاركية تخرجه من الحدود المكانية إلى دائرة الإنسانية.

محاور المؤتمر:

- **الأول:** البعد الاجتماعي والأسري وأثرهما في القضاء على ظاهرة الإرهاب والتطرف.
- **الثاني:** البعد الديني والفكري والتحصن ضد التطرف.
- **الثالث:** الأبعاد التعليمية والتربوية في مواجهة التطرف والإرهاب.
- **الرابع:** أثر البعد الإعلامي والثقافي في التصدي لظاهرة التطرف والإرهاب.
- **الخامس:** الاستراتيجية الحكومية للوقاية من التطرف والإرهاب.

فعاليات المؤتمر:

افتتح المؤتمر بكلمة من صاحب السمو راعي المؤتمر، ألقاها نيابة عن سموه معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور رشيد حمد الحمد. وجدير بالذكر أن المؤتمر جاء في عقب منتدى شبابي في ذات الاتجاه ناقش فيه الشباب استراتيجية التحول من تبادل الاتهام بين مَن الجاني؟ ومَن الضحية؟ إلى اعتبارات مسؤولية كل الأطراف وكيفية تحملها والاضطلاع بالدور؛ بحيث لا يرى فيهم المجتمع موقع التطرف وأداته ولا يرون هم في أنفسهم ضحية التجني والإهمال.

وهكذا جاءت فعاليات الاحتفال متضمنة لائحة تفاهم بين أولياء الأمر من النخبة وبين الشباب. ومن ثم جاءت الكلمات التأييدية لأهمية المؤتمر باعتباره ضرورة حتمية وتوجهاً عالمياً يجمع بين الإنسانية وعمارة الأرض وأن الإرهاب يشمل البشر والحجر؛ الحيوان والنبات ما تحت الأرض وغلافها الجوي؛ إنه ينال من الوجود ذاته. وفي كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية

أشاد بالمؤتمر واعتبره قلماً في كنانة أقلام المواجهة والتحصين. وما بعدها من كلمات كانت في ذاتها أوراق عمل وجهت المناقشات وأعطت عمقاً أكاديمياً وسياسياً بدت فيه الكويت واسطة العقد.

ناقش المجتمعون على مدى خمس جلسات دراسات وتقارير وأوراق عمل تنوعت مداخلها والتقت كلها في معزوفة موسيقية واضحة الرسالة «نحن نرنو إلى السلام وإلى الأمن والأمان لغاية ارتضاها لنا الخالق وهي عمارة الكون، وعلينا أن نستبق الخيرات في تآزر موجه ودعم مستدام لما نريد جميعاً»، وفي أنشودة متناغمة «ليس هنا من هو (مع) ومن هو (ضد) وإنما هناك (معاً ضد) التطرف والإرهاب». ومما ميز المؤتمر أن جمع بين الجهود التشريعية والتنفيذية، الحكومية والأهلية، النظرية والتطبيقية، المحلية والإقليمية والعالمية، كما جمع بين استراتيجيات المواجهة والاستئصال، والمعالجة والاستقطاب، والحوار والإقناع. وأشار المجتمعون إلى ضرورة تقييم الذات وتصحيح النظرة أساساً للتعامل مع الظاهرة في مكاشفة وتصارح وتواصٍ بالصواب والصبر.

توصيات المؤتمر:

أفرزت تلك الفعاليات مجموعة من التوصيات، تبلورت في عدة محاور أساسية، نذكرها فيما يأتي:

أولاً - البعد التعليمي:

١ - تطوير المناهج التعليمية، لغرس القيم الوطنية، وإشاعة الوسطية، وتبني الاعتدال والتسامح.

٢ - اعتبار التربية مدخلاً حقيقياً وأساسياً لعلاج هاتين الظاهرتين والوقاية منهما، الأمر الذي يترتب عليه إعادة النظر في الميزانيات المخصصة لهذا الغرض بهدف تدعيم دور التربية في المجتمع.

٣ - جعل المدرسة بيئة جاذبة للطالب، تقوم على التعبير الحر والحوار البناء والأنشطة الممتعة.

٤ - خلق محفزات لتنمية المواهب وتنويعها، وذلك من خلال الحوافز التقديرية للمتفوقين والمبدعين، وتشجيع البحث العلمي لديهم في كل المراحل.

٥ - التعاون والتنسيق بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والأسرية لإعداد برامج توعية للشباب لمواجهة التطرف والإرهاب والكشف المبكر عن ملامحها.

٦ - دعم الدراسات المستقبلية والبحوث العلمية في هذا المجال وتأمين الميزانيات اللازمة لذلك.

ثانياً - البعد الديني:

١ - تجديد الخطاب الديني، ليقوم بدوره الأساسي في توضيح المفاهيم.

٢ - فتح مسارات حوار هادئة مع الشباب، بمختلف توجهاتهم الثقافية والفكرية، لمناقشتهم في الأدلة الشرعية والحجج التي يدعمون بها مواقفهم.

٣ - عدم الربط - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بين الدين والإرهاب، باعتبار أن الإرهاب لا دين له، والتركيز على أن الانحراف الديني هو مكمن العلة وبيت الداء في المجتمعات البشرية.

ثالثاً - البعد الاجتماعي:

١ - الاتفاق على تعريف محدد للمصطلحات والمفاهيم الخاصة بكل من «التطرف» و«الإرهاب».

٢ - تدعيم الأمن الاجتماعي من خلال تأصيل مفهوم الوحدة الوطنية، وتأكيد مشاعر الانتماء، والتمسك بعناصر الهوية الوطنية.

٣ - الاهتمام بمبادئ الحرية والتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر، في ضوء قواعد التسامح والاعتدال والأصول الثابتة في احترام حقوق الإنسان، كما أوجدها الخالق عز وجل.

٤ - دعم مؤسسات المجتمع المدني، وحثها على القيام بدورها المساند للدولة في تنمية المجتمع، واستيعاب الطاقات الشبابية، والتصدي للظواهر الغريبة التي تتعارض مع ثوابت المجتمع.

٥ - توفير فرص العمل المناسبة للشباب وفق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، بما يحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي.

٦ - استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب، إيجابياً، بما يسهم في تنمية ذواتهم وصرف طاقاتهم في الأنشطة البناءة في المجتمع وتشجيعهم على الأعمال التطوعية.

٧ - إقامة الندوات والملتقيات الموجهة لمختلف فئات المجتمع، وذلك بهدف نشر التوعية السليمة، وتعميق المفاهيم السوية التي تفضي إلى السلوك الإيجابي لدى أفراده.

٨ - دعم مفهوم العمل الجماعي بين أفراد المجتمع خاصة فئة الشباب، وتغليب الهوية الوطنية على الانتماءات الفئوية بمعنى التعاطي مع المواطنين كشركاء في الحقوق والواجبات.

رابعاً - البعد الأسري:

١ - إعداد برامج توعية للأسرة، لمساعدتها على مواجهة التحديات التي تفرضها التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتعاقبة.

٢ - رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، لحماية أبنائها من الانزلاق في أتون الانحراف، فالتطرف والإرهاب.

٣ - إشاعة التآلف والمحبة بين أفراد الأسرة، بما يكفل الاحترام والانسجام، وإيجاد الأرضية المشتركة للتفاهم والتواصل باستمرار.

خامساً - البعد الإعلامي:

١ - تفعيل دور الإعلام بوصفه أخطر مؤسسات المجتمع، وأكثرها تأثيراً على

منظومة القيم، بما يؤدي إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي للمجتمع، وتغير عاداته السلبية وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج والإنجاز.

٢ - تأهيل الإعلاميين في كيفية التعامل مع الحوادث الإرهابية وأخبارها بمهنية عالية، بحيث تقوم على التحليل والتفسير، والشعور بالمسؤولية العالية بعيداً عن المبالغة أو السطحية أو الذاتية، في مجالي الوقاية والمعالجة.

٣ - أن يتوافق دور الإعلام في هذا المجال مع جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في التعليم والدين والأمن والسياسة والقانون وسائر شؤون المجتمع، فضلاً عن مسؤوليته الخاصة في هذا المجال.

٤ - إفساح المجال للناشئة لإدارة برامج إعلامية خاصة بهم، تناقش قضاياهم ومشكلاتهم التربوية والفكرية والاجتماعية، بعيداً عن القنوات الرسمية، ليشعروا بأنهم جزء هام في صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تحترمه الدولة وتعمل على تنفيذه.

٥ - تبادل البرامج التي تعنى بنبذ هاتين الظاهرتين وذلك بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على إضعاف برامج العنف الاجتماعية.

سادساً - البعد التنظيمي:

١ - وضع استراتيجية شاملة واضحة الملامح، محددة المسارات، متناغمة الآليات، تضم الجهود المختلفة للجهات الحكومية الرسمية والأهلية الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني تقوم على التنسيق والتناغم لعلاج ظاهرة التطرف والإرهاب، وتتضمن آلية تقويمية مرحلية تتواءم مع تجدد المظاهر.

٢ - إنشاء هيئة عامة، لتعميق المشاعر الإنسانية لدى الشباب، وتفعيل القيم الأساسية الحاكمة على السلوك، بوصفها تمثل الضوابط الأخلاقية للتعامل على مستوى الأفراد والجماعات والشعوب.

وقد أكدت هذه التوصية الأساسية، على أن تكون هذه الهيئة العامة متحررة من قيود السلطة التنفيذية، بحيث يتاح لها أن تتعامل مباشرة مع قمة الهرم الحكومي، لتحقيق أعلى قدر من مرونة التعامل للوصول إلى النتائج بسرعة ومن غير تعويق، توافقاً مع مبادرة: خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي دعت إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة التطرف والإرهاب، يكفل توفير المعلومات والأبحاث والدراسات على مستوى العالم مما سيكون له الأثر الواضح - بإذن الله - في القضاء على التطرف والإرهاب.

٣ - التعاون الفعال مع المؤسسات غير الحكومية، ومتابعة توصيات المؤتمر، ثم المؤتمرات المشابهة والجهود المماثلة، إثراءً لعمل هذه الهيئة، وتحويل المؤتمر إلى منتدى دولي تحت مظلة الأمم المتحدة، واتساقاً مع توجهات مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والهيئات الدولية.